دال – مسؤولية مجلس الأمن في صون السلام والأمن:فيروس نقص المناعةالبشرية/الإيدز والعمليات الدولية لحفظ السلام

المقرر المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٧٢): القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤١٧٢ للمجلس[٣٩]، المعقودة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، قدم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إحاطة إعلامية للمجلس. وأدلى معظم أعضاء المجلس ببيانات[٤٠]، وكذلك ممثلو إندونيسيا وأوغندا وزمبابوي وملاوي.

ووجه الرئيس (جامايكا) الاهتمام إلى رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس، يحيل بها مذكرة أعدها برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهي توجز الإجراءات المتخذة حتى ذلك الوقت في متابعة لاجتماع المجلس بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا الذي عقد في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠[٤١].

ووصف المدير التنفيذي للبرنامج، في إحاطته الإعلامية، المؤتمر الدولي المعني بالإيدز الذي أنهى أعماله قبل فترة وجيزة، والمعقود في ديربان، بجنوب أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠٠، بأن ''رسالته رسالة أمل''. وأبرز قيمة الوقاية والنهوض بالعلاج والرعاية للأشخاص المصابين بالفيروس، وأشار إلى أن إتاحة سبل الحصول على العلاج كانت الموضوع الأساسي في المؤتمر. وفيما يتعلق بالخطوات المقطوعة منذ تناول المجلس موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالمناقشة لأول مرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠[٤٢]، استرعى الاهتمام إلى ما يلي: (أ) الجهود المبذولة لزيادة السهولة في الحصول على المعلومات عن هذا الوباء، مع التنويه بمشروع رصد الاستجابات القطرية؛ (ب) التقدم الكبير الذي أحرزته الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا؛ (ج) الجهود التي تُبذل على الصعيد القطري لمكافحة انتشار المرض؛ (د) خطة العمل التي أيدها الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في أيار/مايو ٢٠٠٠، وهي تؤكد على أهمية إدماج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العمل الإنساني. وأعلن أنه تيسيرا لتنفيذ مقترحات الفريق العامل، أنشأت أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحدة تنسيق للشؤون الإنسانية وتم تحديد عدد من البلدان لتنفيذ المرحلة الأولى من العملية. وأعرب كذلك عن ترحيبه بمشروع القرار الذي ينظر فيه المجلس[٤٣]، وبخاصة اعترافه بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تهديدا للأمن البشري ويمكن أن يصبح قوة لزعزعة الاستقرار في العالم أجمع[٤٤].

وأعرب المتكلمون عن موافقتهم على أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد تجاوز الأزمة الصحية ليمثل

(٣٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل السادس، الجزء الأول، الفرع واو، الحالة ٣، فيما يتعلق بالعلاقات مع الأجهزة الفرعية التي تنشئها الجمعية العامة؛ والفصل السادس، الجزء الثاني، الفرع باء، الحالة ٥، فيما يتعلق بالمناقشة الدستورية التي ثارت فيما يتصل بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والفصل الحادي عشر، الجزء الأول، الفرع باء، فيما يتعلق بالمناقشة المرتبطة بالمادة ٣٩ من الميثاق.

(٤٠) لم يدل ممثلا الاتحاد الروسي والصين ببيانات.

(٤١) S/2000/657.

(٤٢) انظرS/PV.4087.

(٤٣) S/2000/696.

(٤٤) S/PV.4172، الصفحات ٢-٥.

أزمة عالمية. وبالإشارة إلى مؤتمر ديربان، لاحظوا أن أشد المسائل إثارة للجدل هي الحصول على الرعاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ورحبوا بالحوار الذي بدأ بين الشركات الصيدلانية ووكالات الأمم المتحدة بهدف التعجيل والنهوض بالرعاية وإمكانية الحصول على العلاج في البلدان النامية. وفي المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أكد بعض المتكلمين أهمية وضع أهداف دولية، ونوهوا بالإشارة الواردة في القرار التي تهدف إلى خفض معدل الإصابة بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. ومن بين مجالات الاهتمام الأخرى التي تطرق إليها المتكلمون تحسين التنسيق والشراكة فيما بين الهيئات ذات الصلة، وداخل منظومة الأمم المتحدة، والحاجة إلى استجابات وطنية جريئة للتصدي للوباء. وفي هذا السياق، أشار المتكلمون إلى الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٤٥].

ووجه المتكلمون الانتباه أيضا إلى تركيز القرار على ضرورة تدريب أفراد قوات حفظ السلام وغيرهم من العاملين الدوليين على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولاحظوا أنه بدون التدريب الكافي لأفراد حفظ السلام على الوقاية، يمكن أن يعرّضوا أنفسهم للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ونشره عن غير قصد. وأكد ممثل تونس ان قوات حفظ السلام، بالإضافة إلى توفير وسائل الحماية لنفسها وللآخرين، تضطلع بدور هام في زيادة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٤٦].

وتكلم ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي[٤٧]، فوصف الإيدز بأنه ''قاتل بالجملة'' تسبب عام ١٩٩٩ في وفيات في قارة أفريقيا تتجاوز الوفيات التي نجمت عن كل الصراعات التي نشبت في تلك القارة مجتمعة[٤٨]. وأشار ممثل زمبابوي إلى أن الأمين العام قد شدد في تقريره المتعلق بالألفية[٤٩] على الحاجة الماسة إلى لقاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس من اتخاذ قرارات وطرح مقترحات لتشجيع الاستثمارات المطلوبة بصورة ملحة في هذا المجال[٥٠].

وطالب عدة متكلمين بإتاحة لقاحات معتدلة التكلفة ضد فيروس نقص المناعة البشرية[٥١]. ورأى ممثل تونس من غير المقبول أن تُحرم غالبية البشرية من منافع التقدم الطبي أو العقاقير اللازمة نتيجة لمجرد العيش في البلدان النامية[٥٢].

وردا على ما أبدي من تعليقات، أشار المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى أن التصور الجاري للإيدز باعتباره مشكلة أمنية وتنموية، وليس مجرد مشكلة صحية، من شأنه

(٤٥) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن العلاقة بين المجلس والجمعية العامة في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يرجى الرجوع إلى الفصل السادس، الجزء الأول، الفرع واو، الحالة ٣، فيما يتعلق بالعلاقات بين الأجهزة الفرعية التي أنشأتها الجمعية العامة؛ وبالنسبة للعلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، انظر الفصل السادس، الجزء الثاني، الفرع باء، الحالة ٥، فيما يتعلق بالمناقشة الدستورية التي نشأت بشأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(٤٦) S/PV.4172، الصفحة ١٢.

(٤٧) أعربت إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ومالطة، وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

(٤٨) S/PV.4172، الصفحة ٢٤.

(٤٩) A/54/2000.

(٥٠) S/PV.4172، الصفحتان ٢٦-٢٧.

(٥١) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (تونس)؛ والصفحة ٢٠ (مالي)؛ والصفحة ٢٢ (بنغلاديش؛ والصفحة ٢٨ (إندونيسيا).

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

أن يغير الأسلوب الذي يتم به التعامل به مع المشكلة تغييرا جذريا، الأمر الذي سيساعد البرنامج مساعدة كبيرة في عمله الشاق[٥٣].

ووجه الرئيس اهتمام المجلس إلى مشروع قرار[٥٤]؛ وتم طرحه للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، وبه قام المجلس بأمور، من بينها أنه:

أعرب عن قلقه إزاء التأثير المدمر المحتمل لفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على صحة أفراد عمليات حفظ السلام الدولية، بمن فيهم موظفو الدعم؛

شجع جميع الدول الأعضاء المهتمة التي لم تنظر بعد في وضع استراتيجيات طويلة الأجل وفعالة لتثقيف الأفراد كجزء مهم من إعدادهم للمشاركة في عمليات حفظ السلام، على النظر في القيام بذلك، عند الاقتضاء، بالتعاون مع المجتمع الدولي ومع برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛

طلب إلى الأمين العام اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل توفير التدريب لأفراد حفظ السلام بشأن المسائل المتصلة بمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأن يواصل زيادة تطوير الإرشاد في مرحلة ما قبل نشر الأفراد، ومواصلة التدريب المستمر لجميع أفراد حفظ السلام بشأن هذه المسائل؛

شجع برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على مواصلة تعزيز تعاونه مع الدول الأعضاء المهتمة على تطوير الملامح الأساسية عن بلدانها لكي تعبر عن أفضل الممارسات وسياسات البلدان المتعلقة بالتثقيف في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والفحوصات وتقديم المشورة والعلاج؛

المقرر المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٣٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٢٥٩ للمجلس[٥٥]، المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إحاطتين إعلاميتين للمجلس. وأدلى ببيانات معظم أعضاء المجلس[٥٦]، وممثلو السويد (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي[٥٧]) وكندا وكوستاريكا ونيجيريا والهند.

وأشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى أن مما لا يمكن إنكاره أن هناك خطرا لنقل أفراد حفظ السلام للفيروس أو الإصابة به عندما يكونون في بعثات، وأن الوسائل ليست متاحة بعد لقياس المدى الذي وصل إليه فعلا أو لقياس مدى الخطر في المستقبل. فأولا، هناك بشكل عام نقص في البيانات التي يعتمد عليها بشأن الفيروس/الإيدز في الأماكن التي يُنشر فيها أفراد قوات حفظ السلام، وثانيا، لا تتوافر بيانات يمكن الاعتماد عليها بشأن انتشار الفيروس بين الوحدات. ولاحظ أن الخطوة الأولى نحو التخفيف من المخاطر في المستقبل تتمثل في زيادة الوعي لدى أفراد حفظ

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحات ٣٣-٣٥.

(٥٤) S/2000/696.

(٥٥) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول، الفرع باء، فيما يتعلق بالمناقشة المتصلة بالمادة ٣٩ من الميثاق.

(٥٦) لم يدلِ ممثلو الاتحاد الروسي والصين ومالي ببيانات. وكانت سنغافورة ممثلة بوزير خارجيتها والنرويج بوزيرة التنمية الدولية فيها.

(٥٧) أعربت إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليختنشتاين، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

السلام، ومن يخالطونهم على الصعيد المحلي، بشأن أسباب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه. ووصف بالتفصيل الخطوات العملية التي اتخذتها إدارة عمليات حفظ السلام والمبادرات الجديدة التي تفكر فيها. وفيما يتعلق بنقاط معينة، أفاد بأن الإدارة قد طرحت في الآونة الأخيرة اقتراحا على الدول الأعضاء بأن تعوض الأمم المتحدة الدول المساهمة بقوات عن نفقات إجراء اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية على الأفراد سواء قبل نشرهم أو عند عودتهم. ومع التسليم بأنه يظل من حق الدول الأعضاء أن تطبق سياساتها الخاصة بها بخصوص الفحوص، ذكر أن الإدارة قد أوصت بقوة بإسداء المشورة وإجراء الفحص طوعا وفي سرية. وذكر وكيل الأمين العام كذلك أن الإدارة تسعى للحصول على التمويل اللازم من أجل إتاحة المواد الوقائية بسهولة في جميع البعثات. وأشار إلى أن الإدارة ستواصل تقييم فعالية جميع البرامج والأنشطة التي تقوم بها وسوف تدرس أيضا مستويات التوظيف ذات الصلة بالمسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. وأعلن أن الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك قد وقّعا في الآونة الأخيرة مذكرة تفاهم لمواصلة تطوير العلاقة التعاونية بين منظمتيهما وإضفاء الطابع المؤسسي عليها[٥٨].

وأعرب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك عن تقديره للمجلس لمساعدته على إحداث تحول في أسلوب النظر إلى مسألة الإيدز وذلك باعتباره قضية أساسية من قضايا الأمن البشري. وأكد أن الكثير من جدول الأعمال العالمي المعني بالإيدز ما زال غير مكتمل، ولا سيما التفاوتات المستمرة في إمكانية الحصول على رعاية وعلاجات فعالة وحتى على مواد تستخدم في إنقاذ الحياة مثل الرفالات. وأشار إلى أن العام ٢٠٠٠ شهد تزايدا في قبول الحكومات والصناعة للشرعية الأخلاقية المتعلقة بالتسعير العادل– وهو الفكرة التي مؤداها أنه ينبغي تمكين البلدان الأفقر من غيرها من شراء العقاقير الضرورية بأسعار أقل من البلدان الغنية. كما أعلن أن دور فحوصات الفيروس في عمليات حفظ السلام هو قضية معقدة، وأنه قرر، بالاشتراك مع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إنشاء فريق من كبار الخبراء لتحليل واتخاذ موقف شامل بشأن قضية إجراء فحص الفيروس بالنسبة لحفظة السلام وموظفي العمليات الإنسانية[٥٩].

وأعرب المتكلمون عن امتنانهم لإدارة عمليات حفظ السلام ولبرنامج الأمم المتحدة المشترك على ما يقومان به من عمل، بالرغم من عدم كفاية الموظفين والموارد، للحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا سيما في المناطق الأكثر تضررا في أفريقيا، وشجعوهما على مواصلة جهودهما لتدريب أفراد قوات حفظ السلام بشأن المسائل المتصلة بالوقاية من هذا المرض. وكرر كثير من المتكلمين الإعراب عن اقتناعهم بأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وشددوا على أثره الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل، فضلا عن آثاره الضارة المحتملة على صحة أفراد عمليات حفظ السلام الدوليين، وأكد كثيرون منهم ضرورة بذل الجهود لكفالة تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). كما تطلع المتكلمون أيضا إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠١.

وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن تأييده لوضع برنامج الأمم المشترك خطة استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة وشدد على ضرورة إدماج فيروس نقص المناعة

(٥٨) S/PV.4259، الصفحات ٢–٨.

(٥٩) المرجع نفسه، ٨–١١.

البشرية/الإيدز في جميع الأعمال ذات الصلة الخاصة بالسلام والأمن الدوليين، خاصة في أفريقيا[٦٠].

وشدد عدة متكلمين على أهمية توفير الأدوية للأشخاص في البلدان النامية بأسعار في متناولهم[٦١]. وأكد ممثل أيرلندا ضرورة الوضوح بشأن مسائل من قبيل التسعير، والترخيص الإجباري، والواردات المتوازية، وحقوق والتزامات كل من أصحاب براءات الاختراع والموقعين على الاتفاقات الدولية لحماية براءات الاختراع[٦٢].

وأكد كثير من المتكلمين على الحاجة إلى زيادة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين أفراد قوات حفظ السلام وزيادة التدريب المتاح لهم قبل نشرهم. واقترح ممثل كندا أن تعقد إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك قريبا اجتماعا مع البلدان المساهمة بقوات لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ متطلبات القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وأكد أنه ينبغي الحرص على عدم إضفاء طابع شيطاني على أفراد حفظ السلام، فليس هناك من يعتقد أنهم جوهر المشكلة، مع أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تحديا أمنيا خطيرا[٦٣].

وأكدت ممثلة جامايكا على الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه إدارة عمليات حفظ السلام في كفالة وضع مبادئ توجيهية ملائمة للسياسات العامة بشأن السلوك المقبول فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٦٤]. وأوصت ممثلة النرويج بأن تقدم المشورة والفحوص طوعا وفي سرية لجميع أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، سواء قبل النشر أو بعده؛ وأن يكون لكل عملية من عمليات حفظ السلام جهة تنسيق لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وأن يكفل المنسقون المقيمون تلقي موظفي الصيدليات التابعة للأمم المتحدة التدريب المنتظم على كافة جوانب الوقاية من هذا المرض؛ وأن تتاح الواقيات الذكرية والأنثوية بالمجان في جميع مقار الأمم المتحدة[٦٥]. وأكد ممثل نيجيريا أنه ينبغي للإدارة أن تشرع في حملة إعلامية واسعة النطاق لتثقيف أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة بشأن جائحة فيروس نقص المناعة البشرية قبل نشرهم. واقترح كذلك أن تتيح الأمانة العامة والمجلس، خلال المشاورات التي يجريانها مع البلدان المساهمة بقوات، بيانات عن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ميدان معين من ميادين العمليات قبل نشر القوات. وأضاف أن هذه المعلومات من شأنها أن تيسر اتخاذ تلك البلدان لتدابير وقائية قبل مغادرة قواتها[٦٦].

وأكد ممثل السويد، متكلما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أنه ينبغي أن تدعم الأمم المتحدة وضع برامج وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أي مكان لا توجد به هذه البرامج[٦٧].

وذكر ممثل الولايات المتحدة أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل أهم وأكبر مشكلة في العالم اليوم. وفيما يتعلق بالجهود التي بذلتها إدارة عمليات حفظ السلام في تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، اعترف بأن الإدارة تعاني نقصا في الموظفين، ولكنه وصف كتيباتها بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتقنية والإطالة والافتقار إلى الوضوح

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧-٢٨.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢ (النرويج)؛ والصفحة ٢٥ (تونس) والصفحة ٣١ (فرنسا؛ و(S/PV.4259 (Resumption 1 ، الصفحة ٨ (موريشيوس)؛ والصفحة ١٢ (كوستاريكا)؛ والصفحة ١٦ (نيجيريا)؛ والصفحة ٢٠ (سنغافورة).

(٦٢) S/PV.4259 (Resumption 1)، الصفحة ٥.

(٦٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٦٤) S/PV.4259، الصفحة ٢٩.

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١-٢٢.

(٦٦) S/PV.4259 (Resumption 1)، الصفحة ١٥.

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

وعدم مواكبتها للعصر، والخلو من أي إشارة إلى القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وأعرب عن اعتقاده أنه ينبغي إعادة كتابتها وجعلها أكثر وضوحا وأكثر فائدة. واقترح أن تنشئ الإدارة وحدة منفصلة للتعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على وجه التحديد، وأن تدرج تكاليف الفحوص التي تجرى للكشف عن الإصابة بهذا المرض قبل نشر القوات والتي تجرى بعدها بوصفها أحد البنود الثابتة في الميزانية العادية لعمليات حفظ السلام. وفي معرض الإشارة إلى المقاومة التي واجهها لدى محاولته إدخال هذه المسألة المتعلقة بالصحة إلى المجلس، دعا الأمم المتحدة إلى الاهتمام بالنتائج أكثر من اهتمامها بالإجراءات لكي تحقق المزيد. وأعرب عن رأي مفاده أن وضع هذه المسألة في جدول الأعمال من شأنه أن يساعد على إنقاذ الأرواح من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لأن وصمة العار المرتبطة به، وطول فترة حضانته، قد يقتلان من الناس أكثر مما تفعل أسوأ الصراعات المعروضة على المجلس[٦٨].

وأكد ممثل الهند أن الإيدز ليس أحد أسباب نشوب النزاع ولم يكن كذلك، وشكك في الحكم الوارد في القرار ١٣٠٨ (٢٠٠) من أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتفاقم أيضا بسبب الأوضاع المتسمة بالعنف وعدم الاستقرار، فذكر أن البلدان التي تعاني من أعلى معدلات انتشاره هي، بدون استثناء، ديمقراطيات ذات تاريخ حديث مستقر، وهي إما خالية تماما أو إلى حد كبير من النزاعات. وبالإشارة إلى دراسة حديثة النشر عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلص إلى عدم وجود أي صلة عضوية بين النزاع وبين الإيدز. وأشار إلى أن الهند ترى من دواعي الأسف أن يُلصق بأفراد حفظ السلام أنهم بالضرورة إما عرضة لهذا المرض أو ناقلون له. ورأى كذلك أن التركيز على وعي أفراد حفظ السلام بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دون غيره، كما فعل مجلس الأمن في قراراته الأخيرة، ليس فقط بلا مبرر، بل يعطي صورة مضللة للمشاكل التي يواجهها أفراد حفظ السلام ويجب أن يعدوا العدة لمواجهتها. وقال إنه إذا رأى المجلس أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل خطرا يتهدد السلام والأمن الدوليين، فإنه ليس من حقه فقط، بل من واجبه، أن يقضي بوجوب تطبيق المادة ٧٣ من قانون جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من أجل توفير أدوية معقولة السعر بصفة عاجلة للمساعدة في علاج هذا الوباء[٦٩].

وفي الجلسة ٤٣٣٩، المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، التي دُعي المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى المشاركة فيها، أدلى الرئيس (بنغلاديش) ببيان باسم المجلس[٧٠]، وبه قام المجلس بأمور، من بينها أنه:

رحب المجلس باعتماد دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين إعلانا بالالتزام بمسألة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، يتضمن عددا من التدابير العملية التي يتعين إنجازها على الصعيدين الوطني والدولي في أطر زمنية محددة للتخفيف من أثر النزاعات والكوارث في انتشار الفيروس والإيدز؛

وأحاط المجلس علما بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، وأثنى على زيادة التعاون في هذا الصدد بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

وسلم المجلس بضرورة بذل جهود إضافية للتخفيف من الأثر السلبي للنزاعات والكوارث على تفشي فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

(٦٨) S/PV.4259، الصفحات ١٤-١٧.

(٦٩) S/PV.4259 (Resumption 1)، الصفحات ١٦-١٨.

(٧٠) S/PRST/2001/16.

وشجع المجلس على مواصلة الجهود فيما يتعلق بتوفير التدريب المناسب لأفراد حفظ السلام، والتوجيه السابق لعمليات النشر، وزيادة التعاون الدولي في ميادين مثل الوقاية والفحوص الطوعية والسرية وإسداء المشورة، وتوفير العلاج للموظفين، وتبادل أفضل ممارسات وسياسات البلدان في هذا الصدد؛

وأعرب المجلس عن اعتزامه الإسهام، في إطار اختصاصه، في بلوغ الأهداف ذات الصلة الواردة في بيان الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة.

المداولات التي أجريت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٥٩)

في الجلسة ٤٨٥٩[٧١]، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إحاطتين إعلاميتين للمجلس. وأدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات.

وأشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى أن تركيز القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) قد انصبّ على قابلية أفراد حفظ السلام الدوليين للتعرض للإصابة بهذا الفيروس، وهم يشملون الموظفين المدنيين فضلا عن الموظفين العسكريين. ومن بين التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة منذ اتخاذ ذلك القرار، وجه الاهتمام إلى إنشاء الصندوق الاستئماني لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتعيين استشاريين ومنسقين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إدارة عمليات حفظ السلام؛ والمنجزات في مجال التدريب على التوعية به، بما في ذلك تحديث المنشورات وبرامج التدريب المقدمة قبل نشر البعثات وفي أثنائها.

وبالإشارة إلى أن مشاركة ٩٢ بلدا بالعسكريين وأفراد الشرطة المدنية تشكل تحديا هائلا من أجل إكساب التدريب سمات خاصة بثقافة كل بلد، أهاب وكيل الأمين العام بالبلدان أن تدمج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية في برامج التدريب الوطنية. علاوة على ذلك، أعرب عن أمله في أن توافق الدول الأعضاء في العام التالي على اقتراح الأمانة العامة أن تسدد الأمم المتحدة للبلدان المساهمة بقوات تكاليف المشورة والفحص الطوعيين السريين. وأكد مجددا كذلك موقف الإدارة المتمثل في عدم التسامح مطلقا إزاء الاعتداء والاستغلال الجنسي من جانب موظفي حفظ السلام. وأضاف أن الإدارة تسعى للاستفادة من الإمكانية الايجابية لحفظة السلام بوصفهم عوامل تغيير، يمكن أن يتشاطروا معرفتهم عن الفيروس مع السكان المحليين وأن يتصدوا للعنف الجنسي والاستغلال الجنسي. وذكر أن الإدارة تعمل أيضا على مساعدة الدول المضيفة على المستوى الاستراتيجي، بتقديم التوجيه للقوات المسلحة الوطنية بشأن طرق تعميم برامج التوعية[٧٢].

وأكد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك أن المجلس حين نظر في مسألة الإيدز في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ثم اتخذ بعد ذلك القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، أعاد بذلك رسم الخريطة العالمية لمكافحة الإيدز، وأرسى الأساس لإعطاء الإيدز مركز الصدارة بوصفه مسألة أمنية. غير أنه أعرب عن أسفه لأن المجلس لم يتناول الإيدز صراحة في عدد من القرارات الأخيرة التي أنشأت بعثات للأمم المتحدة أو مددت ولايتها، ولا سيما العاملة في مناطق موبوءة بفيروس نقص المناعة البشرية. ومع ذلك، كان تصميم مجلس الأمن في رأيه عاملا أساسيا في كسب دعم الحكومات الوطنية في التصدي بطريقة أكثر تنسيقا لخطر الإيدز في إطار حفظ

(٧١) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول، الفرع باء، فيما يتعلق بالمناقشة المرتبطة بالمادة ٣٩ من الميثاق.

(٧٢) S/PV.4859، الصفحات ٢-٧.

السلام، وفتح الباب أمام برنامج الأمم المتحدة المشترك للعمل مع قوات الدفاع وقوات الدفاع المدني. وأشار المدير التنفيذي إلى أنه يعتزم تقديم تقرير تفصيلي إلى المجلس في عام ٢٠٠٤ عن أنشطة البرنامج المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وأعلن أن الإيدز ليس تحديا أخلاقيا كبيرا فحسب، إنما هو أيضا عائق كبير أمام التنمية، وتهديد للأمن، وأعرب عن تقديره لمجلس الأمن على الدور الذي يؤديه في التصدي لذلك التحدي، وقال إنه يتطلع إلى استمرار قيادة المجلس في ذلك[٧٣].

وأشار أعضاء المجلس إلى أن القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) كان علامة فارقة في مكافحة بلاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يمكن أن يفكك المجتمعات ويدمر الاقتصادات ويزيل التقدم المحرز في التنمية ويهدد السلام والأمن الدوليين. واتفقوا في الرأي على أنه ما زال يهدد بأن يقتل من الأشخاص ويقوّض من المجتمعات ما يزيد على أي نزاع آخر يعالجه المجلس.

وذكّر المتكلمون بأن أفراد حفظ السلام في مناطق النزاع والمناطق الخارجة من نزاعات معرضون بدرجة عالية لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووجدوا ما يطمئن في التقدم الذي يجري إحرازه في تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وأثنوا بصفة خاصة على الجهود العملية التي تضطلع بها إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك وتحسن التنسيق فيما بينهما في مكافحة الوباء.

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن ترحيبهم بالخطوات التي اتخذها الإدارة لزيادة الوعي لدى أفراد حفظ السلام، وإنشائها وظيفة المستشارين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واستحداثها جهات تنسيق في البعثات، وتنقيحها مدونة قواعد السلوك. وأشار ممثل ألمانيا إلى أن المجالات الثلاثة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمرأة والسلام والأمن، والأطفال والتراعات المسلحة، التي يرتبط كل منها بالآخر، تشكل عناصر رئيسية في إنشاء بعثات حفظ السلام في المستقبل. ورأى أن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لذلك أمرا مطمئنا للغاية[٧٤].

وأعرب المتكلمون عن تأييدهم لإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وذكر كثير من الممثلين تفاصيل الخطوات التي اتخذها حكوماتهم في التصدي للخطر الذي يشكله هذا المرض في قواتهم المسلحة الوطنية[٧٥].

وشدد أعضاء المجلس على أن استئصال هذا المرض يقتضي كذلك عملا تعاونيا قويا من جانب المجتمع الدولي بأسره، فضلا عن الحاجة الماسة إلى توفير الموارد الكافية لتنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، مع إبقاء الأهداف المحددة لعام ٢٠٠٥ في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نصب الأعين. وأعرب ممثل ألمانيا عن اعتقاده بأنه ينبغي متابعة التقدم المحرز عن كثب في كل من المجلس والجمعية العامة[٧٦]. وأشار ممثل المملكة المتحدة إلى أنه يتعين على المجلس أن يكون واضحا في أنه يستخدم كل إمكانياته في العمل الجماعي مع الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكفالة أن تكون استجابة منظومة الأمم المتحدة متسقة وفعالة[٧٧]. وبالمثل، لاحظ ممثل فرنسا أن مجلس الأمن

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١١.

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (شيلي)؛ والصفحة ١٨ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٢٢ (بلغاريا)؛ والصفحة ٢٤ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٥ (غينيا)؛ والصفحة ٢٩ (باكستان)؛ والصفحة ٣٢ (أنغولا).

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(٧٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن ينظرا معا في وسائل للتصدي على نحو أكثر فعالية للتحديات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٧٨].

وأبرز عدد قليل من الممثلين ضرورة أن يقدم برنامج الأمم المتحدة المشترك وإدارة عمليات حفظ السلام تقريرا مشتركا للتقييم بشأن تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، وأن يتاح هذا التقرير بحلول عام ٢٠٠٤[٧٩]. وأكد ممثل المملكة المتحدة أيضا أنه ينبغي للمجلس الاستفادة من خبرات برنامج الأمم المتحدة المشترك والإدارة وغيرهما لإتاحة قاعدة من الأدلة الواضحة للصلات بين السلام والأمن وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مشفوعة بمقترحات بشأن ما يجب القيام به؛ وأن يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يجمع بين الجانبين في تقييم نهائي لينظر فيه المجلس في عام ٢٠٠٥[٨٠].

وحث ممثل المكسيك الدول الأعضاء على مساعدة البلدان النامية التي تقدم وحدات من قواتها لعمليات حفظ السلام لأنها لا تملك الموارد اللازمة لإتاحة المشورة والفحوص الطوعية والسرية[٨١]. وأكد ممثل ألمانيا أن مرافق الفحص ينبغي أن تشكل جزءا من جميع عمليات حفظ السلام[٨٢]. ووجه ممثل شيلي الاهتمام إلى ضرورة الأخذ بنهج منسق فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عندما تحل محل الأمم المتحدة مؤسسات إقليمية في القيام بعمليات لحفظ السلام[٨٣].

هاء - كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين، لا سيما في أفريقيا

المقرر المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٩٤): القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤١٩٤[٨٤]، المعقودة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قدم الأمين العام إحاطة إعلامية للمجلس. وأدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات[٨٥].

وأكد رئيس المجلس (مالي)، في ملاحظاته الاستهلالية، أنه يجب على الدول الأعضاء، تجديدا لالتزامها بمبادئ وأهداف الميثاق، والتزامها الصارم بإحراز تقدم حقيقي في مجال السلم والأمن الدوليين، أن نزود الأمم المتحدة بالوسائل الضرورية لتحقيق السلام[٨٦].

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(٧٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢-١٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٧ (شيلي)؛ والصفحة (الكاميرون) ٣٢.

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٨١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٨٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٨٤) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الأول، الجزء الأول، الفرع باء، الحالة ٢، فيما يتعلق بالتطورات الإجرائية المرتبطة بالجلسات؛ والفصل الثاني عشر، الجزء الثالث، الفرع ألف، فيما يتعلق بالاعتبارات العامة لأحكام الفصل الثامن من الميثاق.

(٨٥) كان الاتحاد الروسي والأرجنتين وأوكرانيا وتونس والصين وفرنسا ومالي وناميبيا والولايات المتحدة ممثلة برئيس كل منها؛ وكانت بنغلاديش وجامايكا وكندا والمملكة المتحدة وهولندا ممثلة برئيس وزراء كل منها؛ وكانت ماليزيا ممثلة بوزير خارجيتها.

(٨٦) S/PV.4194، الصفحتان ٢-٣.